أوجه استخدام عائدات النفط في العراق ١٩٤٤-١٩٧١

« دراسة مفصلة لاوجه تخصيص عائدات النفط من خلال تتبع مصادر الايرادات العامة واوجه انفاقها »

د. علي خليفة الكواري ★

مقدمة عامة :

منذ منتصف عشرينات هذا القرن والنفط يحتل دورا متزايد الاهمية في اقتصاديات العراق . لقد بدأ النشاط النفطي عام ١٩٢٥ بمنح شركة نفط العراق امتيازا للتنقيب وانتاج وتصدير النفط ، تلاه امتيازان للشركات المتفرعة عنها . وفي عام ١٩٢٧ تم اكتشاف النفط وبوشر بانتاجه (١) .

بدأ الانتاج بحوالي الفي برميل يوميا حتى منتصف الثلاثينات حيث ارتفع الى حوالي التسعين الف برميل يوميا ، مال بعدها الى الانخفاض طوال سنوات الحرب العالمية الثانية ، اما بعد الحرب فعاد الانتاج الى مستواه السابق وبدأت الشركات في تطوير ما اكتشفته من حقول وانشاء ما يلزم من مرافق الانتاج والنقل والتصدير وما ان أزفت الخمسينات حتى اخذ الانتاج يتزايد بمعدلات مرتفعة جدا قافزا من ١٤٠ الف برميل يوميا عام ١٩٥٠ الى ٧٠٠ الف برميل يوميا عام ١٩٥٥ ثم تزايد الانتاج بعد ذلك بمعدلات منخفضة بالغا مليون برميل يوميا عام ١٩٦٠ ، ثم مليون وثلاثمائة الف برميل يوميا عام ١٩٦٥ ، وحوالي مليون ونصف المليون برميل يوميا عام ١٩٧٠ (٢) .

★ تلقى تعليمه في موطنه قطر ثم اكمل دراسته العليا في جامعة درهم بانجلترا وحصل فيها على درجة الدكتوراه سنة ١٩٧٤ في بحث رائد حول استخدام عائدات النفط في الخليج العربي بعنوان :

Oil Revenues of the Arabian Gulf Emirates : Patterns of Allocation and Impact of Economic Development.

يعمل حاليا مديرا لقسم التسويق والنقل بالمؤسسة العامة القطرية للبترول وكذلك عضوا في لجنة تنسيق الخليج القطرية .

ولعله من المجدي قبل الشروع في عرض نتائج الدراسة اعطـــاء فكرة موجزة عن الاسباب التي دعت الى اتخاذ اوجه استخدام عائدات النفط كمؤشر اقتصادي هام يوضح اثار استغلال الثروة البترولية على اقتصاد العراق .

لقد تركز نشاط صناعة النفط في العراق مثل غيرها من الدول المنتجـة الاخرى في الشرق الاوسط بشكل رئيسي على تصدير النفط الخام الى اسواق الدول الصناعية ولذا فان ما كرر داخل العراق عام ١٩٧٠ لم يتجاوز ٥٪ من اجمالي انتاج العام (٣) ، وما استهلك محليا كان فقط ٦٥ الف برميل يوميا (٤) اي ما يساوي حوالي ٤٪ من اجمالي الانتاج والى جانب هاتين الحقيقتين فان معرفتنا بطبيعة ومحدودية الصلات (Linkages) بين قطاع صناعة النفط في العراق ـــ مثل غيرها من الدول المنتجة الاخرى من الشرق الاوسط وباقـــي قطاعات الانتاج المحلية الاخرى،تسمح لنا اعتبار العائدات النفطية التي تستلمها الدولة النفطية ممثلة للجزء الرئيسي المعتبر العائد للمجتمع اقاء استنضاب ثرونه النفطية . وبالتالي فان ما توجه اليه هذه العائدات من استخدام استهلاك جاري او استثمار تتوقف عليه الاستفادة الوطنية من جراء استغلال هـــذه الثروة غير المتجددة،فمثلا على الجزء الموجه للاستثمار ـــ بناء امكانيات انتاجية وطنية ـــ يتوقف مستقبل استمرار النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، فببناء مثل هذه الامكانيات والطاقات الانتاجية ـــ من هيكل انتاجي عام Infrastructure (٥)،ووحدات انتاجية مباشرة (Activities Direct Productive) (٦) ، ومن اعـــداد العنصر البشري المتعلم والمتدرب على استخدام الفن الانتاجي الحديث والقادر على انجاز عملية الانتاج باقصى كفاءة ممكنة ـــ يستمر اثر العائدات بعد نفـــاذ الثروة النفطية في شكل ارصدة انتاجية مادية وبشرية ليست قادرة فقط على الاحتفاظ بما تحقق من زيادة في الدخل الفردي ، وانما فوق ذلك قادرة على تأكيد استمرار هذه الزيادة ومضاعفة معدلها محققة نمو مستوى الرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل . اما الجزء المنفق لاغراض الاستهلاك الجاري سواء كان مباشرا او غير مباشر ،سياسي او اجتماعي المنشأ والدافع فانه وان كان يؤدي الى رفع وتحسين مستوى المعيشة في المدى القصير ويحل عديدا من المشاكل الاجتماعية الناشئة عن البطالة والفقر والمشاكل السياسية التي يمكن ان تنتج من جراء ذلك او من مطالبة الحكومة للشعب بتمويل الانفاق العـــام عن طريق الضرائب الا انه لا شك ان اثر هذا الجزء من العائد سيقف عنـــد ذلك وينتهي بانتهاء تدفقها . بل ان استخدام ما تدره هذه الثروة النفطية غير المتجددة من ايراد لاغراض الاستهلاك الجاري سوف يخلق اثارا عكسية في حالة توقفها بما يكون قد خلقه من عادات اتكالية في الاستهلاك لا تمول مـــن انشطة انتاجية وانما من مصادر موقوتة الطبيعة شبيهة باستهلاك الاحتياطي او تمويل الاستهلاك الجاري عن طريق الاقتراض الخارجي .

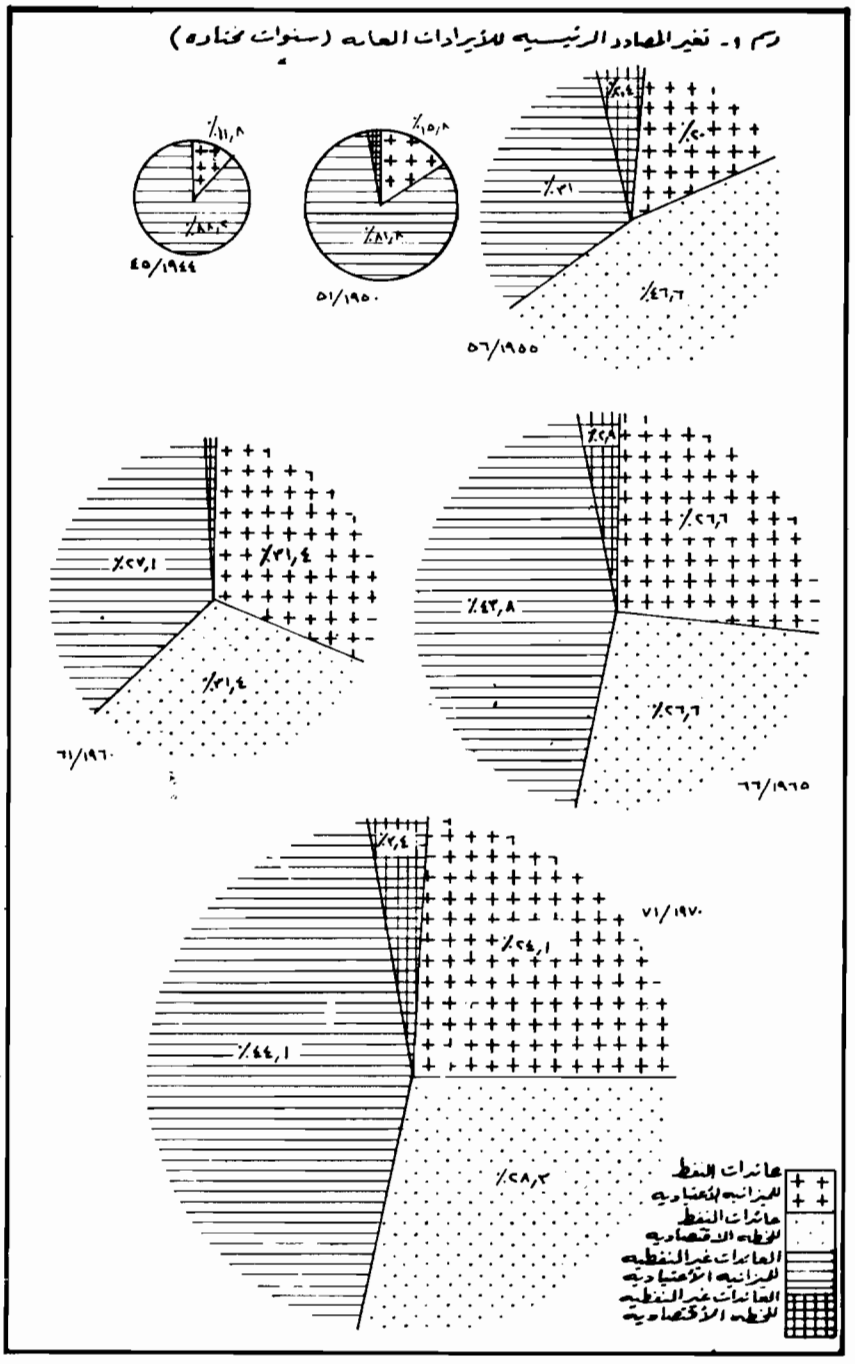
رسم ٩- تغير المصادر الرئيسيه للإيرادات العامه (سنوات مختاره)
٤٥/١٩٤٤
٥١/١٩٥٠
٥٦/١٩٥٥
٦١/١٩٦٠
٦٦/١٩٦٥
٧١/١٩٧٠
عائدات النفط
الميزانيه الاعتياديه
عائدات النفط
الانفاق الاقتصادي
العائدات غير النفطيه
الميزانيه الاستثماريه
العائدات غير النفطيه
الانفاق الاقتصادي

ولـذا فانه الى ان يصبح انتـاج الثروة النفطيـة اكثر التصاقا بالانتـاج الوطني ـ اي ان تكون هذه الثروة قاعدة مباشرة للتنمية الاقتصادية ـ ويكون انتاجها مرهونا فقط بحاجة القطاعات الانتاجية الاخرى للنفط كمادة خام ، لا مصدرا للطاقة ومصدرا للنقد الاجنبي اللازم لاستيراد معدات الانتاج المتطورة ونقل التقنية الحديثة هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى الى ان تكون صلات قطاع النفط وتفاعلاته مع مختلف قطاعات الانتاج المحلية الاخرى اكثر اهمية واوثق صلة مما هي عليه الان ، الى ان يتحقق ذلك فان اوجه الصرف التي توجه لها عائدات النفط النقدية ستكون اهم معيار لدراسة مدى تأثيرها وحدود هـذا التأثير .

في هذا البحث يتركز الاهتمام على التعرف على اوجه صرف عائدات النفط في العراق عبر ما ينوف على الربع قرن من الزمن . والبحث الحالي اذ يقـف عند حدود التعرف على اوجه استخدام عائدات النفط يدع الباب مفتوحا لدراسة الاسباب التي ادت الى النمط المعين من الاستخدام وفحص مدى تأثير هذا النمط من الاستخدام على التنمية الاقتصادية ومدى امكانية واهمية تغيير هذا النمط في ظل التزايد الهائل لعائدات النفط منذ مطلع السبعينات من ناحية ومن ناحية اخرى مدى ما حققه نمط استخدام العائدات في الماضي من تغيير وتطـور في قطاعات الانتاج الاخرى وبناء هيكل اقتصادي قادر على استمرار عملية النمو الاقتصادي بعد نضوب الثروة النفطية . وينحصر هدف هذا البحث في التحقق من مقدار المبلغ والنسبة التي خصصت من عائدات النفط لكل قطاع من قطاعات الانفاق العام عبر الفترة المدروسة .

٢ ـ المنهـج :

ويجرى التعرف على اوجه استخدام عائدات النفط من خلال تحليـل وتبويب الايرادات والنفقات العامة للدولة العراقية (الميزانية العامة وميزانية مجلس الاعمار او الخطة الاقتصادية) واستنتاج مقدار مشاركة عائدات النفط في تغطية اوجه الانفاق العام للقطاعات المختلفة .

والمنهج المتبع في هذا البحث هو نفس المنهج الذي سبق واتبعته في دراستي حول استخدام عائدات النفط في امارات الخليج العربي (٧) مع بعض التعديـل لجعله يتلائم مع ظروف العراق المختلفة عن ظروف الامارات وخاصة ما اتبع من طريقة تمويل الميزانية العامة بطريقة العجز ، واللجوء الى القروض الخارجية لتمويل جزء من احتياجات التنمية الاقتصادية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى مدى توفر المعلومات المفصلة والمتماثلة الصالحة للمقارنة طوال تلك الفترة المـدروسـة .

رسم ٢ - تطور الايرادات العامة في العراق (١٩٤٤/٤٥ - ١٩٧١/٧١)

مليون دينار

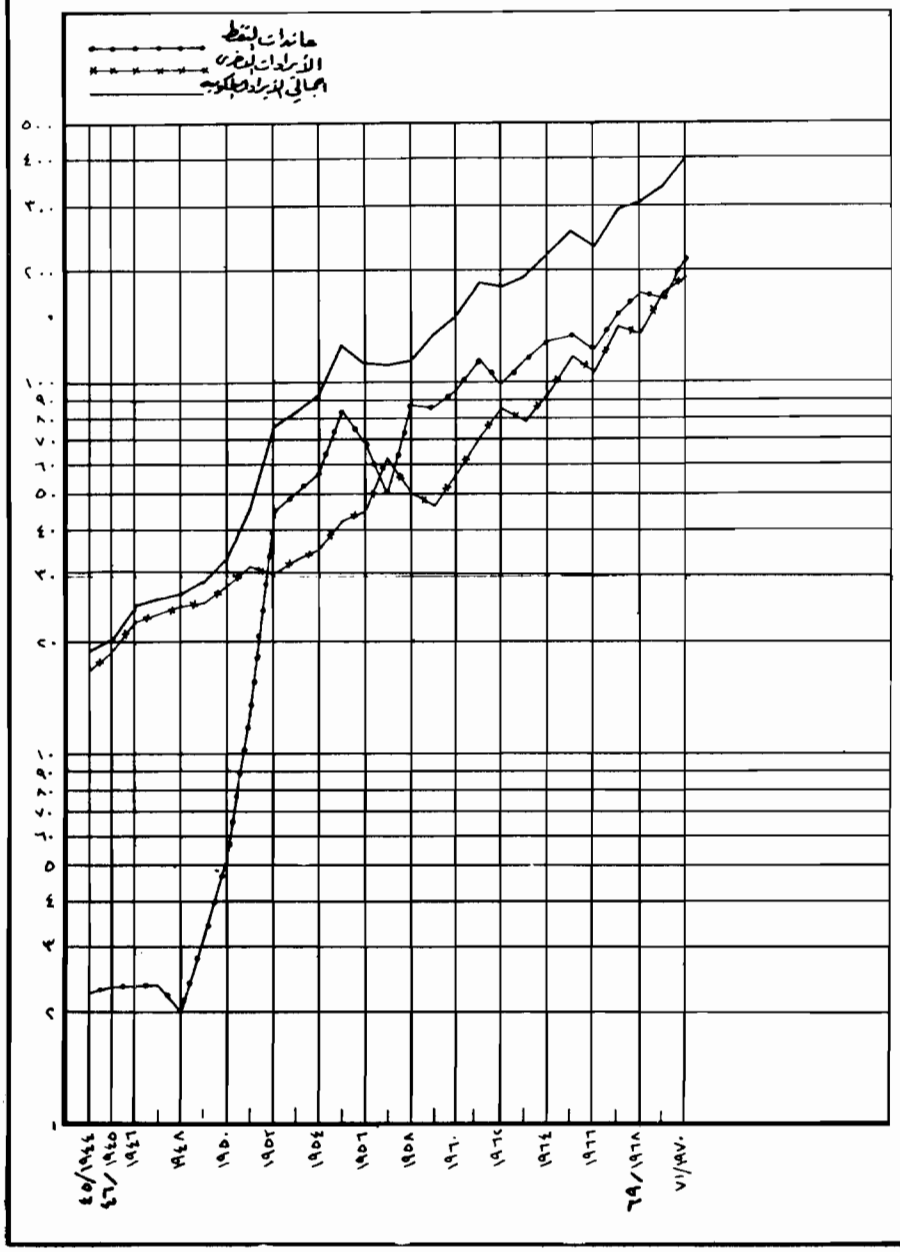

وبودي ان اشير الى اني اعتمدت على الحسابات الختامية للميزانية العامة والانشائية (٨) في تحقيق اوجه الاستخدام المختلفة للعائدات النفطية واتبعت الخطوات التالية :

١) تحقيق الايرادات العامة : التحقق من اجمالي ايرادات النفط (نصيب الميزانية العامة ونصيب الميزانية الانشائية ، ايرادات الميزانية الانشائية غير النفطية واجمالي الايرادات غير النفطية الاخرى) .

٢) تحقيق النفقات العامة : تبويب النفقات العامة الى سبع مجموعات رئيسية : الخدمات الاقتصادية المواصلات ــ التقاعد ــ الخدمات الاجتماعية ــ الدفاع والامن ــ الادارية والنفقات الاخرى (هذه المجموعات الست تمثل النفقات الجارية والتمويلية والمجموعة السابعة تمثل النفقات الانشائية .

٣) تحديد نسبة مشاركة عائدات النفط في تمويل النفقات العامة بعد طرح الايرادات غير النفطية للميزانية الانشائية من نفقاتها كذلك الايرادات غير النفطية للميزانية العامة من بند الادارة والنفقات الاخرى بعد ذلك يؤخذ الفائض ويضاف اليه مبلغ يساوي اي عجز في اجمالي الايرادات العامة عن تغطية النفقات العامة ومن ثم يجمع مع عائدات النفط ليكون اجمالي التمويل اللازم لتغطية النفقات العامة . وبنسبة مبلغ عائدات النفط الى اجمالي المبلغ المذكور اعلاه نستنتج النسبة التي شاركت بها عائدات النفط الفائض من مصادر التمويل في تغطية النفقات العامة لسنة من السنوات .

٤) بضرب هذه النسبة في اجمالي الانفاق للمجموعات الخمس الاولى (انظر ٢) وصافي العجز للنفقات الانشائية والادارية والنفقات الاخرى تستخلص المبلغ الذي خصص من عائدات النفط لكل قطاع من قطاعات الانفاق السبعة المذكورة .

لقد جرى تحليل جميع المعلومات المتوفرة حول ايرادات ونفقات الدولة العراقية طوال الفترة المدروسة بالكمبيوتر مرتبة حسب الابواب والخطوات المذكورة اعلاه واستنتج منها :

اولا : مصادر الايراد العام . وثانيا : اوجه الانفاق العام . وثالثا : تخصيص عائدات النفط لسائر قطاعات الانفاق العام . وفي الاجزاء التالية من البحث نعرض نتائج هذه الدراسة .

الايرادات العـــامـــة :

المقصود بالايرادات العامة في هذه الدراسة ايرادات الميزانية الاعتيادية والميزانيه الانشائية ، النفطية وغير النفطية ، وبذلك فان ايرادات المؤسسات العامة مستثناة من الايرادات العامة .

خلال الفترة المدروسة بلغ اجمالي الايرادات العامة حوالي ثلاثة الاف وتسعمائة مليون دينار عراقي مثلت ايرادات النفط ٧ر٥٣٪ منها والباقي بمثل الايرادات غير النفطية المختلفة والجدول التالي يوضح اجمالي الايرادات العامة مفصلة بالمصادر الرئيسية :

جـــدول ١

اجمالي الايرادات العامة موزعة على مصادرها الرئيسية ٤٥/١٩٤٤ ٧١/١٩٧٠

بملايين الدنانير

المصـــــدر	المخصص مبلغ الايراد	نسبة المخصص	نسبة الايراد
ايرادات النفـــط	٢.٧٩		٧ر٥٣٪
المخصص للميزانية العادية	٩٨١	٣ر٢٥٪	
المخصص للخطة (الاعمار)	١.٩٨	٣ر٢٨٪	
الايرادات غير النفطية	١٧٨٩		٢ر٤٦٪
المخصص للميزانية العادية	١٦٧٩	٣ر٤٢٪	
المخصص للخطة (الاعمار)	١١٠	٨ر٢ ٪	
	٣٨٦٨		

المصدر الملحق الاحصائي ١

ومن الجدول يتبين انه من اجمالي الايرادات العامة مثلت ايرادات النفط اكثر من النصف كان نصيب المخصص منها في الاساس للخطـــة الاقتصاديـــة ٧ر٥٢٪ والباقي خصص للميزانية الاعتيادية ومثلت الايرادات غير النفطيـــة ٢ر٤٦٪ كان نصيب الايرادات الجارية للميزانية الاعتيادية منها حوالي ٩٤٪ والباقي ويمثل حوالي ١١٠ مليون دينار مثل الايرادات غير النفطية للخطـــة الاقتصادية وهي في معظمها قروض اجنبية او حصة الخطة من ارباح المؤسسات العـــامـــة .

وكما يوضح الجدول الاحصائي رقم ١ والرسم البياني رقم ١ فان التركيب الهيكلي للايرادات العامة شهد تغيراً ملحوظا عبر الفترة المدروسة فبينما مثلت ايرادات النفط ٧ر١١٪ والايرادات الجارية للميزانية العادية ٢ر٨٨٪ عام

رسم ٤ - التغير في أوجه الانفاق العام (سنوات مختارة)

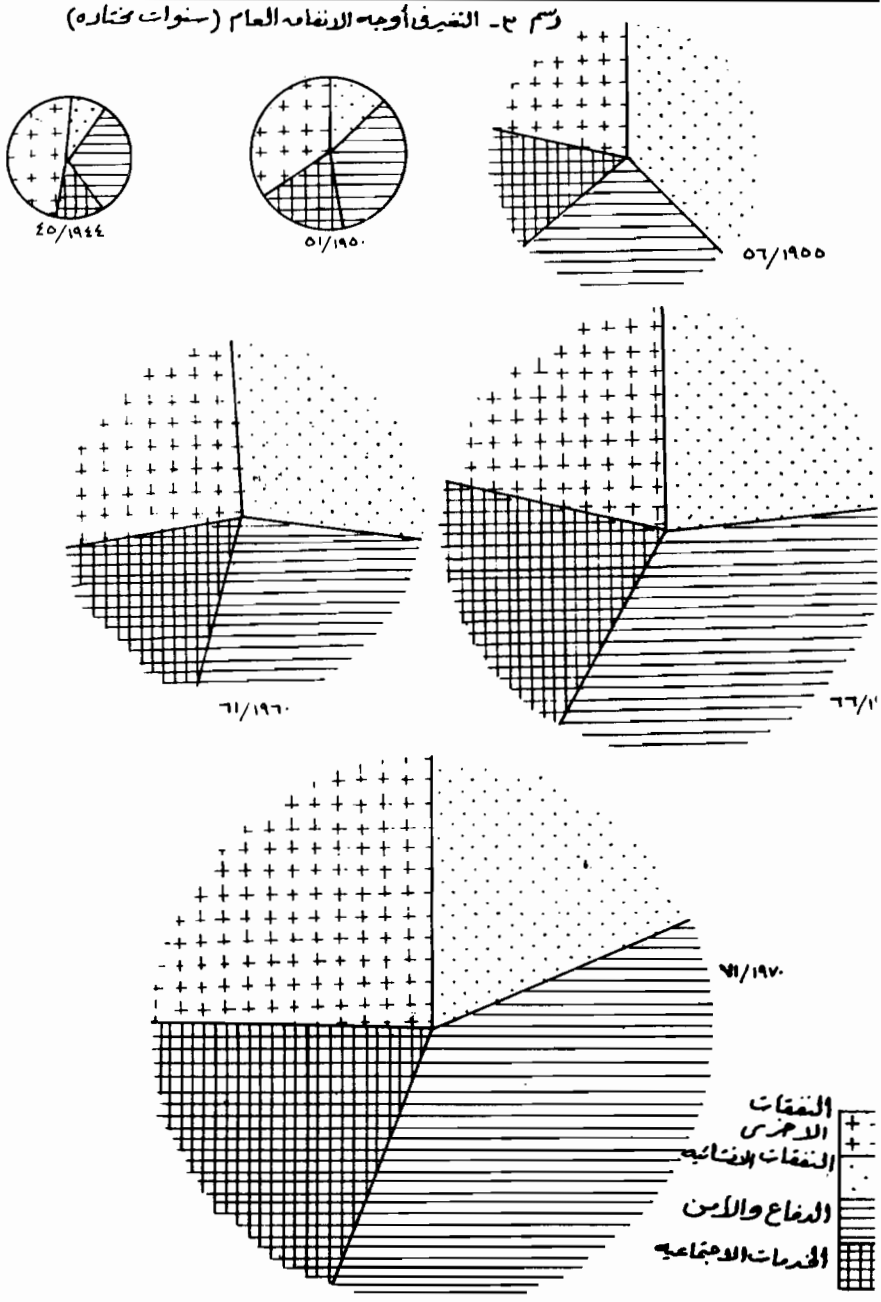

١٩٤٤ ، بحلول الخمسينات كانت نسبة مساهمة ايرادات النفط حوالي ٦٠٪ والايرادات الجارية للميزانية العامة اقل من ٤٠٪ والنسبة الضئيلة الباقية بين ٥ و٠ — ٣ر٢٪ مثلت الايرادات غير النفطية للخطة الاقتصادية (مجلس الاعمار) عادت نسبة مساهمة عائدات النفط الى الانخفاض ولا سيما مع اواخر الستينات ممثلة ما يربو قليلا على النصف بينما ارتفعت الايرادات الجارية للميزانية العادية الى اكثر من ٤٠٪ وارتفعت الايرادات غير النفطية للخطة الاقتصادية والتي هي في معظمها قروض اجنبية الى نسبة تتراوح بين ٧ر١٪ الى ٥ر١٠٪ وتطور حجم الايرادات العامة يوضحه الرسم البياني رقم ٢ والملحق الاحصائي (أ) . لقد تطورت الايرادات العامة من حوالي تسعة عشر مليون دينار عام ١٩٤٤ /٤٥ الى حوالي اربعة وثلاثين مليون عام ١٩٥٠/٥١ مرتفعة بشكل حاد في أوائل الخمسينات لتبلغ مائة وسبعة وعشرين مليونا عام ١٩٥٥/٥٦ بعد ذلك تزايدت بمعدلات اقل ارتفاعا حيث بلغت مائة وسبعة وثمانين مليون دينار عام ١٩٦٠/٦١ ومائتين واربعة وخمسين عام ١٩٦٥/٦٦ وحوالي اربعمائة واربعة ملايين دينار عام ١٩٧٠/٧١ . لقد تبادل مصدرا الايراد ، (الايرادات النفطية وغير النفطية) المركز الاول اكثر من مرة ، اذ احتلت الايرادات غير النفطية المركز الاول حتى عام ١٩٥١/٥٢ ثم ترتكته لعائدات النفط ستة اعوام حتى عام ١٩٥٧ / ٥٨ حيث عادت الايرادات غير النفطية لاحتلال المركز الاول وذلك بسبب تأثير صادرات العراق نتيجة لتفجير انابيب النفط اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ . بعد ذلك عادت لعائدات النفط اهميتها السابقة ، ولكن مع ضيق في الهوة الفاصلة وفي عام ١٩٧٠/٧١ استطاعت الايرادات غير النفطية ان تحتل المركز الاول الذي افتقدته مع مطلع السبعينات كنتيجة للتزايد الهائل في ايرادات النفط منذ اواخر عام ١٩٧٠ .

النفقات العامة :

وتشمل نفقات الميزانية الاعتيادية والنفقات الانشائية ويستثنى منها نفقات المؤسسات العامة .

لقد بلغ اجمالي الانفاق العام خلال الفترة المدروسة اربعة الاف وسبعة ملايين دينار عراقي موزعة على اوجه الانفاق الرئيسية كما هو موضح في الجدول الاتي :

جدول رقم (٢)

اوجه الانفاق العام ٤٥/١٩٤٤ ٧١/١٩٧٠

(مليون دينار)

الميزانيـــة الاعتيـــاديـــة		٢٨٢٩	٧٠ر٦٪
الخدمـــات الاقتصادية	٣٥٩		٨ر٩٪
المواصـــلات	٣٩		١ر٠٪
التقـــاعد	١٦٦		٤ر١٪
الخدمات الاجتماعية	٧١٥		١٧ر٨٪
الدفاع والامن	١١٩٧		٢٩ر٩٪
الادارة والنفقـــات الاخـــرى	٣٥٣		٨ر٨٪
الميزانيـــة الانشائيـــة		١١٧٦	٢٩ر٤
القطاع الزراعي	٢٠٨		٥ر١٪
القطاع الصناعي	٢٣٩		٥ر٩٪
النقل والمواصلات	٢١٣		٥ر٣٪
المباني والاسكان	٢٢٦		٥ر٦٪
الدفاع والامن	١٤٢		٣ر٥٪
القطاعات الاخرى	١١١		٣٪
فوائد القروض	٢٧		٠ر٦٪
المجموع		٤٠٠٧	١٠٠٪

المصـــدر : الجدول الاحصائي (ب)

من الجدول يتضح ان نفقات الميزانية الاعتيادية حازت على ما ينوف على ٧٠٪ من اجمالي الانفاق العام طوال الفترة المدروسة تاركة حوالي ٢٩٪ للنفقات الانشائية . ولقد احتلت نفقات الدفاع والامن المركز الاول بـــالغة ٢٩ر٩٪ من اجمالي الانفاق العام يليها مباشرة نفقات الاعمار ٢٩ر٤٪ بعد ذلك يحتل الانفاق على الخدمات الاجتماعية المركز الثالث (١٧ر٨٪) يليه الانفاق على الخدمات الاقتصـــاديـــة (٨ر٩٪) والادارة والنفقات الاخـــرى (٨ر٨٪) .

والتغير النسبي في هيكل النفقات العامة يوضحـــه الرســـم البياني (٣) . ويقتصر التقسيم هنا على أربع مجموعات رئيسية : نفقات الدفـــاع والامن ـــ نفقات الخدمات الاجتماعية ـــ النفقات الجارية والتحويلية الاخرى ، واخيرا

نفقات الاعمار . وكما يبدو في الرسم / ٣ فان هيكل النفقات العامة قد تغير باستمرار . لقد ارتفعت حصة النفقات الراسمالية مقارنة بالنفقات الجارية من ٤ر٨٪ عام ٤٥/١٩٤٤ الى ٣ر١٢٪ عام ٥١/١٩٥٠ والى ٦ر٣٧٪ عام ٥٦/١٩٥٥ عاكسة الزيادة الكبيرة في ايرادات النفط مع بداية الخمسينات . ولكن بعد ذلك بدأت حصة هذه النفقات تتناقص عاكسة الضغط المتزايد من قبل النفقات الجارية والتحويلية على المتوفر من الايرادات والذي بدأ يزيد بمعدلات متناقصة . لذا كانت حصة نفقات الاعمار ٢ر٢٨٪ عام ٦١/١٩٦٠ ، ٢ر٢٤٪ عام ٦٦/١٩٦٥ ، و ٧ر١٨٪ عام ٧١/١٩٧٠ . وكما يتضح من الرسم المشار اليه فان نفقات الدفاع مرت باتجاهين : الاتجاه الاول هو تناقص حصتها النسبية في الفترة الواقعة بين بداية الخمسينات حتى السنوات الاولى من بداية الستينات . والاتجاه الثاني هو تزايد حصتها النسبية بعد ذلك وبشكل خاص مع نهاية الستينات (انظر الملحق الاحصائي (ب)) . وعند متابعة تطور المخصص للخدمات الاجتماعية فاننا نجد ان حصتها النسبية قد تزايدت طوال الاربعينات وبداية الخمسينات ، انخفضت فيما بعد لبضع سنوات خلال منتصف الخمسينات ومن ثم عادت الى اتجاهها المتزايد مشكلة ما يقارب خمس الانفاق العام . على عكس مجموعات الانفاق الثلاث الرئيسية المذكورة سابقا فان النفقات الجارية والتمويلية الاخرى قد قل نصيبها النسبي مع تزايد حجم الانفاق العام . ولقد تدنى نصيبها النسبي من الانفاق من ٥ر٤٧٪ عام ٤٥/١٩٤٤ الى ٢٤٪ عام ٧١/١٩٧٠ .

تطور حجم النفقات العامة :

شهد حجم النفقات العامة تطورا ملحوظا حيث زاد حجم الانفاق من حوالي تسعة عشر مليونا عام ٤٥/١٩٤٤ ما يزيد على ثلاثمائة وواحد وثمانين مليون دينار (٩) اي ما يقارب من واحد وعشرين ضعفا بالنسبة لمستواها عند بداية الفترة المدروسة . وكما يتضح من الرسوم البيانية رقم ٤ ، ٥ فان جميع اوجه الانفاق حققت زيادة فائقة واغلب اوجه الانفاق الجاري حققت زيادة مضطردة . اما نفقات الاعمار فان اتجاهها وان كان بشكل عام متزايدا الا انه متقلب . واهم فترات تزايده هي الفترة الواقعة بين ٥٣/١٩٥٢ الى ٥٨/١٩٥٧ اما بعد ذلك فان حجم المنفق فعلا شهد تقلبات بالغة . واذا استثنينا عام ٦٤/١٩٦٣ وعام ٧٠/١٩٦٩ اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم المنصرف فعلا على نفقات الاعمار فان تطور حجم هذه النفقات كان ضئيلا اذا ما قورن باوجه الانفاق الجاري الرئيسية ،كما هو مبين في الرسم البياني رقم ٥ . وانه وان كان بحث الاسباب الكامنة وراء هذه المفارقة يحتاج الى حيز اكبر مما يسمح به اطار هذا البحث الا انه يمكننا أن نشير الى الاهمية الخاصة التي اعطيت للنفقات

٤- تطور النفقات الجارية والتحويلية (١٩٤٤/٤٥ - ١٩٧٠/٧١)

مليون دينار

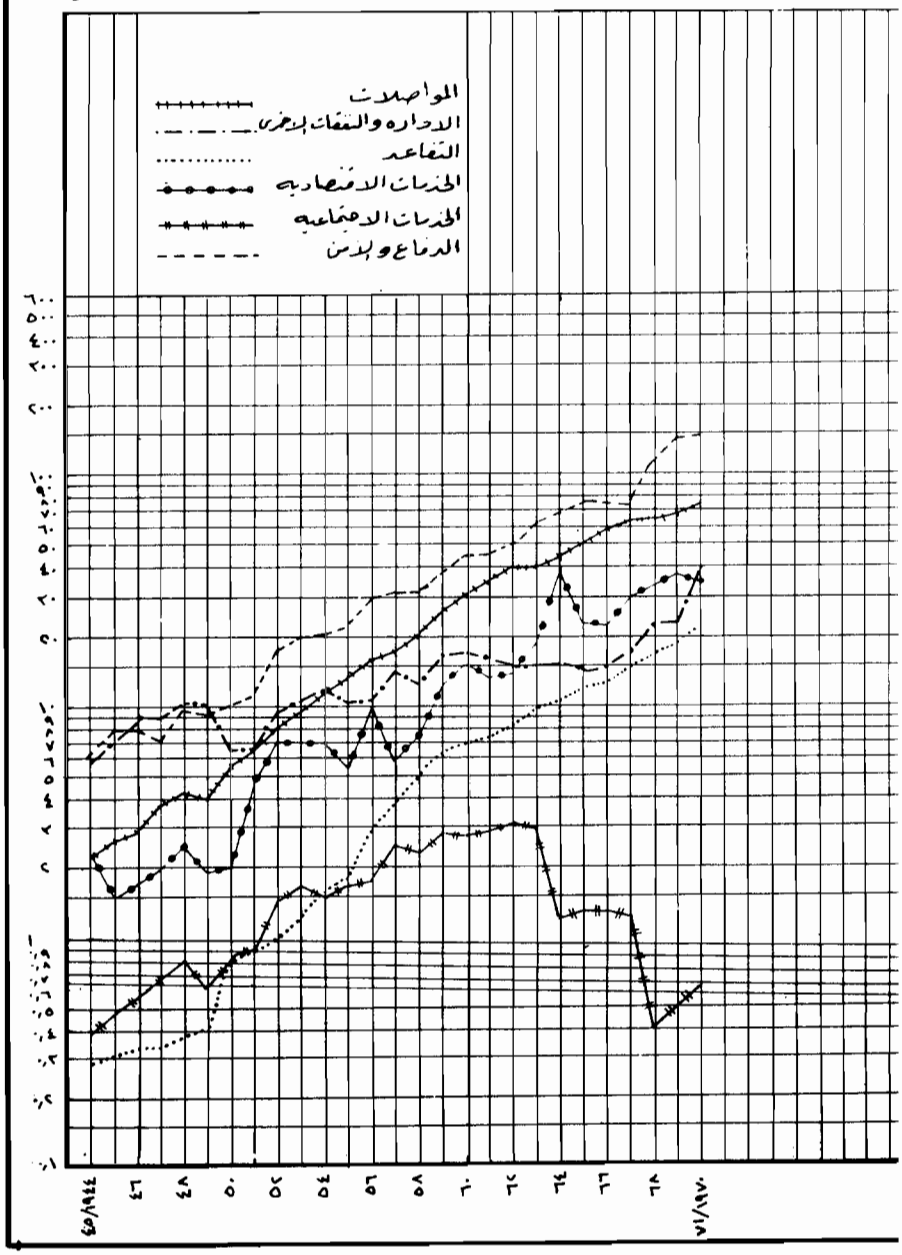

الاجتماعية ونفقات الدفاع والامن بعد ثورة تموز ١٩٥٨ من ناحية والى ضالة الانجازات التي حققتها نفقات الاعمار في الفترة السابقة لعام ١٩٥٨ كسببين رئيسيين وراء عدم زيادة حجم نفقات الاعمار الزيادة اللازمة لمجاراة اوجه الانفاق الجاري .

يضاف الى ذلك الركود الذي شهده حجم عائدات النفط في العراق طوال معظم الستينات مما جعل المتوفر للنفقات الانشائية بعد ارضاء احتياجات الانفاق الجاري ضئيلا جدا .

اوجه تخصيص عائدات النفط :

بعد عرضنا السابق للايرادات والنفقات العامة للدولة العراقية خلال الفترة المدروسة (١٩٤٤ — ١٩٧٠) يمكننا ان نحدد المبالغ التي شاركت بها عائدات النفط سائر مصادر التمويل العامة الاخرى في تغطية النفقات العامة . ونلقي نظرة على تغيير تخصيصها السنوي محاولين رصد الاتجاه العام لنمط تخصيص هذه العائدات .

نسبة مشاركة عائدات النفط المنصرفة : .

يقصد بهذه المشاركة ، النسبة المئوية التي شاركت بها عائدات النفط صافي (١.) مصادر التمويل العامة الاخرى في سد احتياجات النفقات العامة في سنة من السنوات .

لقد تغلبت نسبة مشاركة عائدات النفط المنصرفة تغلبا ملحوظا واصبحت تحتل مركزا هاما منذ مطلع الخمسينات ممثلة في اغلب السنوات حوالي ٦٠٪ من احتياجات الانفاق العام بعد ان كانت نسبة مشاركتها خلال الاربعينات حوالي ١٥٪ والجدول التالي يوضح التغير في هذه النسبة .

المشاركة النسبية لعائدات النفط المنصرفة لعام ٤٥/١٩٤٤ — ٧١/١٩٧٠

السنة	عائدات النفط المنصرفة	صافي موارد التمويل المتاحة (١١)	نسبة المشاركة
٤٥/١٩٤٤	٢٢٢٥	١٣١.٩	٪١٧
٤٦/١٩٤٥	٢٣١٦	١٤١.١	٪١٦
٤٧/١٩٤٦	٢٣٢٧	١٦٥٤٧	٪١٤
٤٨/١٩٤٧	٢٣٤٦	١٧٥١٩	٪١٣
٤٩/١٩٤٨	٢.١٢	٢١٦٦٣	٪ ٩
٥٠/١٩٤٩	٣٢٣٨	١٩٧٤٠	٪١٦
٥١/١٩٥٠	١١١١	٢١٩٧١	٪ ٥
٥٢/١٩٥١	٢١٧٩	٢٦.٦٣	٪ ٨
٥٣/١٩٥٢	٢٢١٥٤	٤٢٣٥٥	٪٥٢
٥٤/١٩٥٣	٢٣٦٢٣	٥٠٤٠٣	٪٤٧
٥٥/١٩٥٤	٣٩.١٩	٦١١٧٤	٪٦٤
٥٦/١٩٥٥	٤٦٣١٤	٧٥.٩٧	٪٦٢
٥٧/١٩٥٦	٦٨٣.٥	١.١٤٤٩	٪٦٧
٥٨/١٩٥٧	٤٨٨٥٥	١١٥٤٣٥	٪٤٢
٥٩/١٩٥٨	٨١.١٢	١١٧٧٧٦	٪٦٩
٦٠/١٩٥٩	٨٦٥٩٩	١٢٤١٩٢	٪٧٠
٦١/١٩٦٠	٩٥.٩٧	١٤٤٩.٨	٪٦٦
٦٢/١٩٦١	١١٦٢٤١	١٥٦.٦٩	٪٧٤
٦٣/١٩٦٢	٩٨٩٤٢	١٥٣١٥٨	٪٦٥
٦٤/١٩٦٣	١١٤٤٥٠	٢٤٨٢٥٠	٪٤٦
٦٥/١٩٦٤	١٢٩٦٦٠	٢٢٥٠٦٠	٪٥٨
٦٦/١٩٦٥	١٢٧٧٣٠	٢٢٤٣٩٠	٪٥٧
٦٧/١٩٦٦	١٢٢٤١٠	٢٥٠٧١٠	٪٤٩
٦٨/١٩٦٧	١٣٣٨٤٠	٢٥٤٧٣٠	٪٥٢
٦٩/١٩٦٨	١٧٤٧٠٠	٢٨٣٨٥٠	٪٦١
٧٠/١٩٦٩	١٦٩٠٠٠	٤٣٠٦٧٠	٪٣٩
٧١/١٩٧٠	١٨٩٤٩٠	٣٣٢٩٢٠	٪٥٧

التخصيص السنوي لعائدات النفط المنصرفة :

الرسم البياني ٦ يوضح المبالغ السنوية التي خصصت لكل من اوجه الانفاق الجارية والتحويلية (نفقات الميزانية الاعتيادية) . وكما يلاحظ فان المبلغ المخصص لكل من هذه القطاعات قد تزايد باستمرار باستثناء النفقات الجارية لقطاع المواصلات) .

لقد احتلت مخصصات الدفاع والامن المركز الاول باستمرار مع تزايد نسبي ملحوظ لا سيما خلال الستينات يليها النفقات الاجتماعية التي احتلت المركز الثاني منذ عام ٤٦/١٩٤٥ مع تزايد نسبي ملحوظ خلال اواخر الخمسينات واوائل الستينات ، اما النفقات الاقتصادية فحازت المركز الثالث وتزايدت نسبة المبلغ المخصص لها تزايدا ملحوظا في الفترة من ٥٩/١٩٥٨ الى ٦٥/١٩٦٤ . يحتل المخصص للتقاعد المركز الرابع بعد ان كان يحتل المركز الخامس وشهد المبلغ المخصص له تصاعدا منتظما .

واذا نظرنا الى التقسيم الاقتصادي لتخصيص عائدات النفط المنصرفة خلال الفترة المدروسة (الرسم البياني ٧) فاننا نجد ان النفقات الجارية والتحويلية احتلت المركز الاول في معظم السنوات ، ولقد تزايد المبلغ المخصص لها باستمرار ومنذ اواخر الخمسينات فان المبلغ المخصص للنفقات الجارية والتحويلية اخذ في التزايد بشكل منتظم بالرغم من ثبات المبلغ المخصص لنفقات الاعمار تقريبا .

تخصيص اجمالي عائدات النفط :

الجدول التالي يبين تخصيص اجمالي عائدات النفط التي استلمتها العراق خلال الفترة الواقعة بين ٤٥/١٩٤٤ — ٧١/١٩٧٠ .

جدول (٤)

تخصيص اجمالي عائدات النفط ٤٥/١٩٤٤ — ٧١/١٩٧٠

بملايين الدنانير

	المبلغ		النسبة المئوية
المخصص للميزانية العادية		١٣١٣	٦٣ر٦٪
الخدمات الاقتصادية	١٩١	٩ر٢٪	
المواصلات	٢٠	١ر٠٪	
التقاعد	٩٠	٤ر٤٪	
الخدمات الاجتماعية	٣٨٤	١٨ر٦٪	
الخدمات الاجتماعية	٦٢٨	٣٠ر٤٪	
الدفاع والامن		٥٦٩	٢٧ر٥٪
المخصص للاعمار	١٠١		
القطاع الزراعي	١١٦		
القطاع الصناعي	١٠٣		
النقل والمواصلات	١٠٩		٤٨ر٤٪
المباني والخدمات الاجتماعية والاسكان	١٣		
اقساط وفوائد القروض الاجنبية	٥٨		
النفقات الانشائية الاخرى (١٢)		١٨٤	٨ر٩٪
الفائض الاجمالي للميزانيات		٢٠٦٦	١٠٠٪
اجمالي عائدات النفط			

المصدر : الملحق الاحصائي (ج)

من الجدول السابق والملحق الاحصائي (ج) والرسوم البيانيـــة ٦ ، ٧ يمكننا استخلاص التالي :

بلغ اجمالي عائدات النفط ٢٠٦٦ مليون دينار عراقي خصص منها للنفقات الجارية ١٣١٣ مليون دينار (٦ر٦٣٪) ونفقات الاعمار ٥٦٩ مليون دينـــار (٥ر٢٧٪) وكان الباقي ، ومقداره ١٨٤ مليون دينار (٩ر٨٪) قد مثل اجمالي فائض الميزانيتين . وحيث ان هذا الفائض قد اعيد صرفه في السنوات التي لم تكن الايرادات العامة فيها تكفي سد احتياجات النفقات العامة فان التخصيص النهائي لعائدات النفط يمكن ان يقدر كالتالي : ١٤٤١ مليون دينار (٧ر٦٩٪) للنفقات الجارية والتحويلية و ٦٢٥ مليون دينار لنفقات الاعمار (٢ر٣٠٪) .

النفقـــات الجارية والتحويلية :

بلغت المبالغ السنوية المخصصة من عائدات النفط لهذا الوجه من الانفاق (الميزانية الاعتيادية) طوال الفترة المدروسة الفا وثلاثمائة وثلاثةعشر مليون دينار، كان نصيب قطاع الدفاع والامن منها ٨ر٤٧٪ يليه المخصص لقطاع الخدمات الاجتماعية ٢ر٢٩٪ ، قطاع الخدمات الاقتصادية ٥ر١٤٪ ، المخصص لمعاشات التقاعد ٨ر٦٪ واخيرا ٥ر١٪ لقطاع المواصلات . ولقد تضاعف المبلغ السنوي المخصص للنفقات الجارية والتحويلية عام ١٩٧٠ الى اكثر من ثمانين ضعفا لمـــا كان عليه عام ١٩٤٤ . واذا نظرنا الى المدى الذي تضاعف اليه المبلغ المخصص للنفقات الجارية والتحويلية عام ١٩٧٠ لكل من القطاعات المختلفة فاننا نجـــد ان المبلغ المخصص لمعاشات التقاعد بلغ مائتين واثنين وستين ضعفا ويليـــه المخصص لقطاع الخدمات الاجتماعية الذي بلغ مائة وعشرة اضعاف ، امـــا الدفاع والامن فقد بلغ سبعة وسبعين ضعفا ، وتليه الخدمات الاقتصادية التـــي بلغت ستة واربعين ضعفا واخيرا بلغ ما خصص لقطاع المواصلات خمســـة اضعاف ما كان عليه ١٩٤٤ .

واذا نظرنا الى نسبة مشاركة عائدات النفط في تغطية اجمالي النفقات الجارية والتحويلية نجد ان هذه المشاركة قد تغيرت على الوجه التالي : في عام ١٩٤٤ كانت نسبة المشاركة ١ر١١٪ انخفضت عـــام ١٩٥٠ الى ٧ر٣٪ ثم ارتفعت مع مطلع الخمسينات بشكل ملحوظ جدا بالغة ٦٠٪ (١٣) عاكسة الدور الهام الذي اخذت تلعبه عائدات النفط في تمويل الانفاق العام . الا انها عادت وانخفضت طوال معظم الستينات تعبيراً عن تناقص معدل زيادة عائدات النفط مما اضطر الدولة الى الاعتماد على القروض الاجنبية واللجوء الى السحب من الاحتياطي العام المتراكم والتحويل بطريقة العجز لسد احتياجات النفقات الجارية والتحويلية . وبالرغم من كل ذلك فان نسبة مشاركة عائدات النفط في تغطية احتياجات النفقات الجارية والتحويلية عام ١٩٧٠ ما زالت تشكـــل ما يقـــارب النصف (٩ر٤٩٪) .

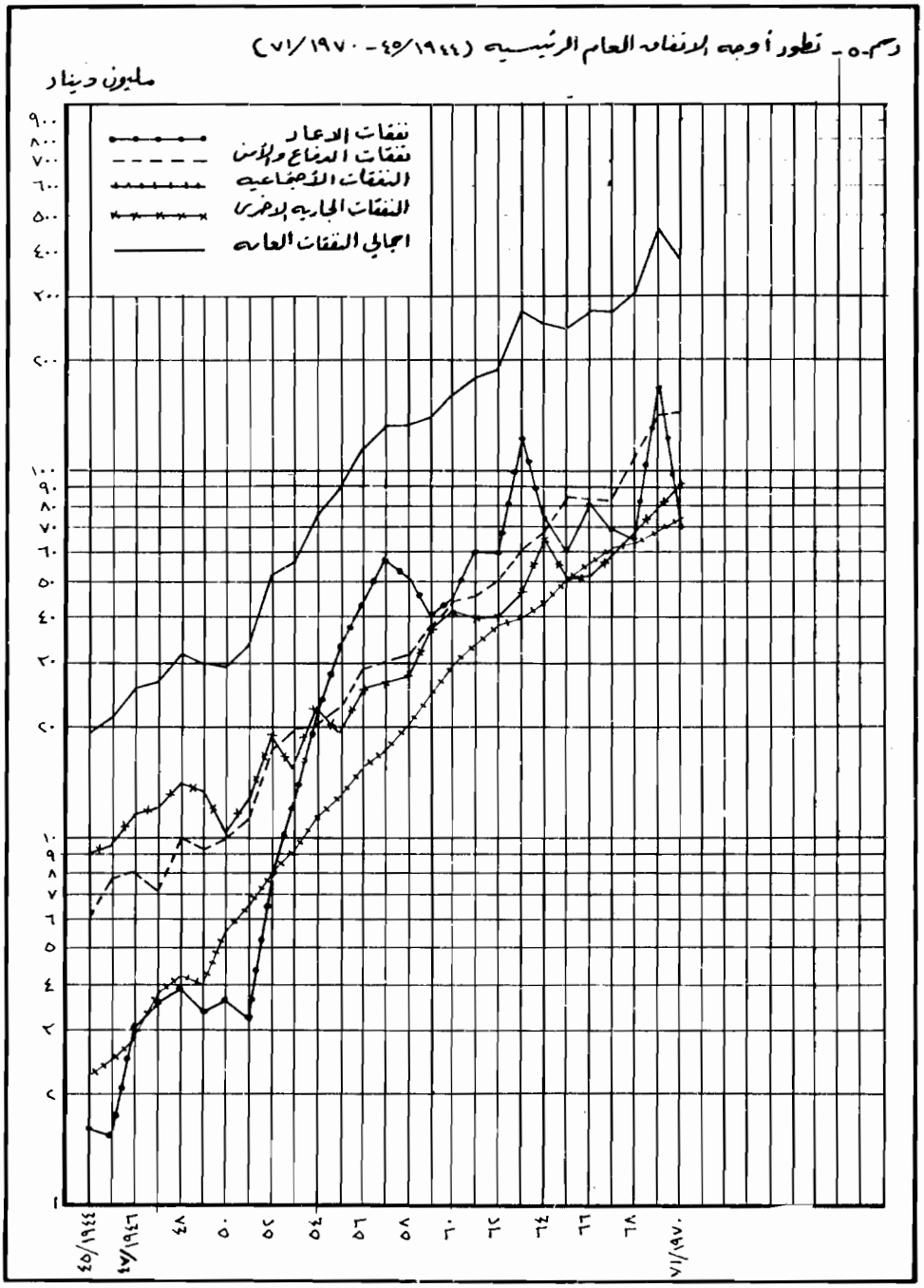
رسم ٥ - تطور أوجه الانفاق العام الرئيسية (١٩٤٤/٤٥ - ١٩٧٠/٧١)
مليون دينار
نفقات الاعمار
نفقات الدفاع والأمن
النفقات الاجتماعية
النفقات الجارية الاخرى
اجمالي النفقات العامة
٩٠٠
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٢٠٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
٤٤/١٩٤٥
٤٩/١٩٤٩
٥٠
٥٢
٥٤
٥٦
٥٨
٦٠
٦٢
٦٤
٦٦
٦٨
٧١/١٩٧٠

نفقات الاعمـــــار :

بلغت المبالغ السنوية المخصصة من عائدات النفط لتغطية نفقات الاعمار طوال الفترة المدروسة خمسمائة وتسعة وستين مليون دينار . كان نصيب القطاع الصناعي منها ٤ر٢٠٪ يليه قطاع المباني والاسكان والخدمات الاجتماعية ٢ر١٩٪ ، النقل والمواصلات ١ر١٨٪ ، القطاع الزراعي ٧ر١٧٪ ، الدفـــــاع والامن ١ر١٢٪ ، النفقات الاخرى ٥ر١٢٪ . لقد تضاعف المبلغ المخصص لنفقات الاعمار عام ١٩٧٠ الى حوالي مائة وعشرين ضعفا لما كان عليه عام ١٩٤٤ .

واذا نظرنا الى نسبة مشاركة عائدات النفط في اجمالي نفقات الاعمار فاننا نجد انها تقلبت كالتالي : عام ١٩٤٤ كانت ٩ر١٦٪ انخفضت عـــام ١٩٥٠ الى ٩ر٣٪ ثم ارتفعت عام ١٩٦٠ الى ٥ر٦٥٪ عادت بعدها الى الانخفاض عام ١٩٧٠ الى ١ر٤٥٪ (١٤) .

المخصص للاحتياطي العام :

بلغ اجمالي المبلغ المتحقق من الفائض لبعض السنوات مائة واربعـــة وثمانين مليون دينار (٩ر٨٪) معظمه تراكم خلال اوائل الخمسينات .

ولقد استخدم اجمالي المبلغ المذكور لتغطية العجز في الايرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة الذي عانت منه الميزانية العادية لا سيما خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٧ و ١٩٦٤ .

التغير النسبي في نمـــط تخصيص عائدات النفط :

وكما يتضح من الرسم البياني ٨ فان الاتجاه العام لتخصيص العـــائـــدات منذ مطلع الخمسينات بدأ يعمل لصالح زيادة الحصة النسبية للنفقات الجارية والتحويلية (الميزانية الاعتيادية) من عائدات النفط السنوي على حساب حصة اوجه التخصيص الاخرى . ولقد تزايد نصيب النفقات الجارية والتحويلية من حوالي ١٥٪ عام ٥٢/١٩٥١ الى حوالي ٣٣٪ عام ٥٦/١٩٥٥ ، ٦٨٪ عـــام ٦١/١٩٦٠ ، ٧٢٪ عام ٦٦/١٩٦٥ والى ٧٤٪ عام ٧١/١٩٧٠ . لقـــد كان هذا التزايد النسبي المستمر على حساب الفائض بالدرجة الاولى الذي بلغ حده الاقصى خلال السنوات الاولى من الخمسينـــات تعبـــيرا عن الزيادة الهائلة في عائد الدولة (١٥). هذا من ناحية ومن ناحية اخرى عدم قدرة وحاجة اوجه الانفاق العامة الى استيعاب هذه الزيادة في المدى القصير .

وبالدرجة الثانية كانت هذه الزيادة ولا سيما في الستينات على حساب الزيادة النسبية لنفقات الاعمار ، التي بعد ان بدأ نصيبها يزيد في منتصـــف الخمسينات اخذت النسبة المخصصة لها بعد عام ١٩٥٧ تتأرجح بين الاحتفاظ

بمركزها النسبي لذلك العام والانخفاض عنه . ولقد تغيرت النسبة المخصصة لها من اجمالي عائدات النفط السنوية من حوالي ٩٪ عام ٥٣/١٩٥٢ الى ٢٢٪ عام ٥٦/١٩٥٥ بالغة اقصى معدل لها عام ٥٨/١٩٥٧ حيث كانت حـــوالي ٤٧٪ . وبعد ذلك انخفضت الى حوالي ٣٢٪ عام ٦١/١٩٦٠ ، ٢٢٪ عـــام ٦٦/١٩٦٥ والى حوالي ١٥٪ عام ٧١/١٩٧٠ .

معامل الارتباط بين عائدات النفط السنوية والمخصص لاوجه الانفاق المختلفة :

من تتبع العلاقة الاحصائية بين عائدات النفط السنوية والمخصص لاوجه الانفاق العام المختلفة نجد ان معامل الارتباط لهذه العلاقة عبر الفترة المدروسة كالتالي :

القطـــاع	معامل الارتباط
نفقات الميزانية الاعتيادية	٠ر٩٤
نفقات الميزانية الانشائية	٠ر٨٠
المخصص للاحتياطي العام	ـ٠ر١٥
نفقات الخدمات الاجتماعية	٠ر٩٦
نفقـــات التقـــاعـــد	٠ر٩٥
نفقـــات الـــدفاع والامـــن	٠ر٩٤

يستدل من معامل الارتباط ، المشار اليه اعلاه ، ان العلاقة بين حجـــم عائدات النفط السنوية والمخصص للنفقات الجارية والتحويلية (نفقات الميزانية الاعتيادية) متواكبة وقوية جدا وتقرب من التطابق (واحد صحيح) ، بينما نفس العلاقة مع المخصص للنفقات الانشائية يقل عن ذلك بشكل معتبر ، اما العلاقة بين تزايد عائدات النفط وفائض الميزانية العامة (المخصص للاحتياطي) فهي علاقة سلبية وضعيفة جدا . ويتضح لنا باستخدام هذا المعيار الاحصائي شكل العلاقة ودرجة الارتباط بين عائدات النفط واوجه الانفاق المختلفة .

مقارنة العراق بامارات الخليج العربي :

من نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسة التي سبق وان قام بها الباحث ، حول نفس الموضوع ، لامارات الخليج العربي يمكن عرض الجدول المقارن الآتي :

جـــدول رقم ٥

مقارنة العراق ببعض دول الخليج العربي (الفترات المدروسة)

موضوع المقارنة / البلـــد	العراق	البحرين	الكويت
الفترة المدروسة	٤٥/١٩٤٤ — ٧١/١٩٧٠	٤٨/١٩٤٧— ١٩٧٠	١٩٥٢— ٧١/١٩٧٠
نسبة مساهمة عـــائدات النفـــط في اجمالي			
الايرادات العامة	٧ر٥٣٪	٨ر٧٥٪	٨ر٩١٪
المخصص للنفقات الاعتيادية من اجمالي عائدات			
النفـــط	٧ر٦٩٪	٨ر٧٦٪(١٦)	٥ر٤٩٪(١٦)
المخصص لشراء الاراضي من اجمالي عائدات			
النفط	—	—	٦ر٢٠٪
المخصص للنفقات الانشائية من اجمالي عائدات			
النفط	٢ر٣٠٪	٩ر٢٠٪	٤ر١٨٪
اجمالي فائض الميزانية العامة	—	٢ر٢٪	٢ر١١٪
معامل الارتباط بين عائدات النفط والنفقـــات			
الاعتيادية	٩٤ر٠	٩٦ر٠	٩٥ر٠
معامل الارتباط بين عائدات النفط والنفقـــات			
الانشائية	٨٠ر٠	٦٦ر٠	٨٠ر٠
معامل الارتباط بين عائدات النفط والمخصص			
للاحتياطي العام	—١٥ر٠	٠٦ر	— ٢٢ر٠
نسبة المخصص للنفقات الانشائية + الاحتياطي			
الى عائدات ١٩٥٢	٨ر٥٨٪	٩ر٥٩٪	٤ر٦٥٪
نسبة المخصص للنفقات الانشائية + الاحتياطي			
الى عائدات ١٩٧٠	١ر٢٦٪	٧ر٧٪	٢ر٢٩٪

من الجدول يمكننا ان نلاحظ مدى التشابه والاختلاف بين نمط تخصيص عائدات النفط في كل من العراق وامارات الخليج العـــربي . اولا : نرى ان العائدات في العراق خصص منها حوالي ٧٠٪ للنفقات الجارية والتحويلية بينما ما خصص لهذه النفقات في البحرين قد بلغ حوالي ٧٧٪ وفي الكويت ٧٠ (١٧) وبالطبع فاننا اذا نظرنا الى تفصيل هذه النفقات نجد فرقا واضحا فحيث ان معظم هذه النفقات في العراق قد ذهبت الى قطاع الدفاع والامن وقطـــاعي الخدمات الاجتماعية (خاصة التعليم) والخدمات الاقتصادية (جدول ٤) نجد ان امارات الخليج العربي قد خصصت جزءا كبيرا من هذه النفقات للاســـر الحاكمة او شراء الاراضي . ولذا فانه اذا نظرنا الى جانب العدالة نجد ان نمط الانفاق الجاري والتحويلي في العراق اكثر عدالة منه في امارات الخليج العربي . اما اذا نظرنا الى الاثر الاقتصادي في المدى الطويل لهذه النفقات فاننا نجد ان

رسم ٦ - الحصص من عائدات النفط الى النفقات الجارية والتحويلية (١٩٤٤/٤٥ - ١٩٧٠/٧١)

مليون دينار

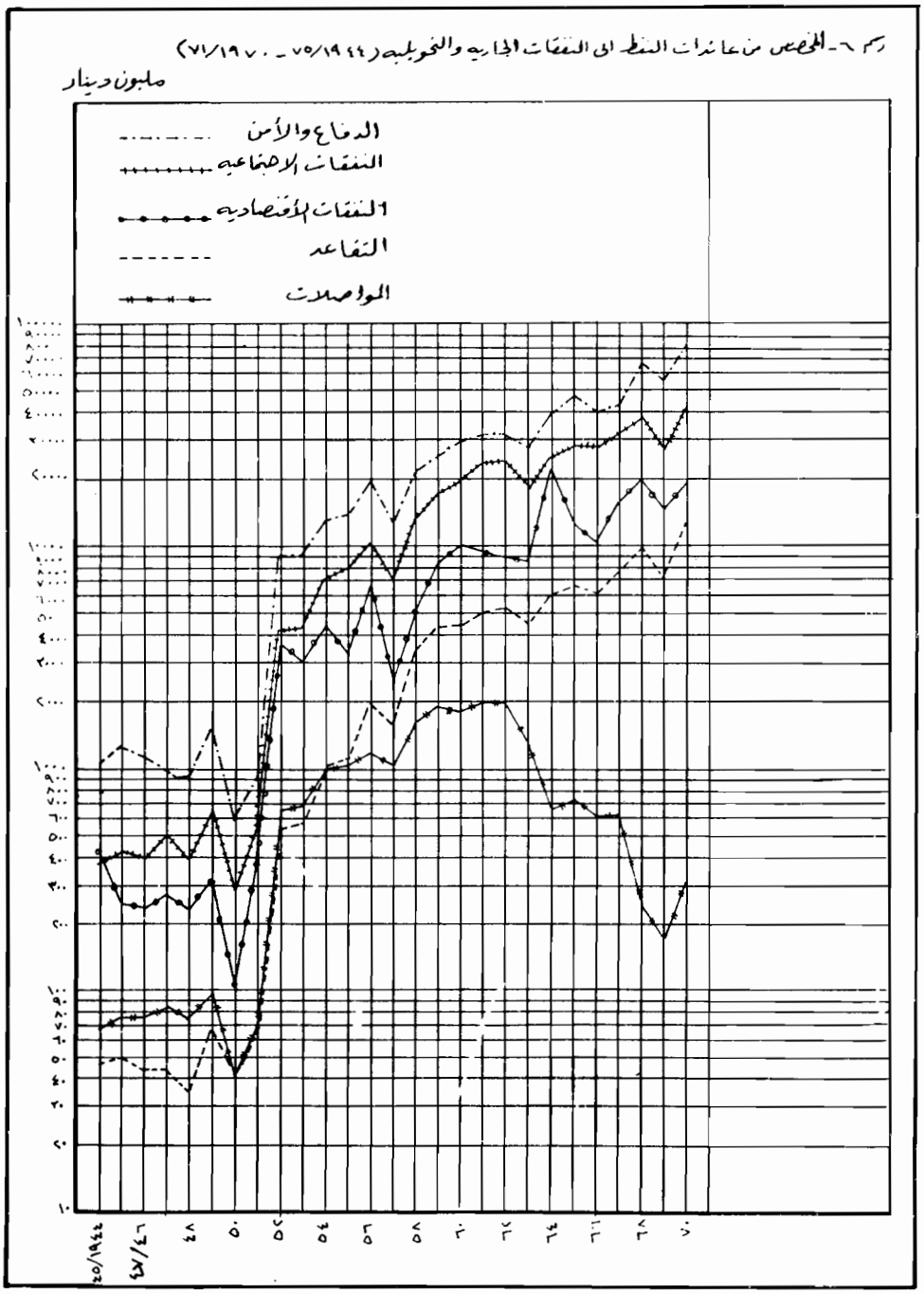

الحالة متشابهة . فهذا النوع من النفقات في كل من البلدين نفقات استهلاكية ينتهي معظم اثرها في السنة التي انفقت فيها . ثانيا : من حيث النفقات الانشائية فاننا نجد ان العراق قد خصص حوالي ٣٠٪ من عائداته لها بينما بلغت هذه النسبة في البحرين والكويت حوالي ٢٠٪ هذا بالرغم من ان السياسة المعلنة في العراق تحتم ان يخصص جزءا اكبر من ذلك للنفقات الانشائية (قبل الثورة كانت النسبة المحتمة ٧٥٪ وبعد الثورة ٥٠٪) . يضاف الى ذلك ان الكويت والبحرين قد خصصا جزءا من عائدات النفط للاحتياطي العام فبلغ في الكويت حوالي ١١٪ وفي البحرين ٢٪ من اجمالي العائدات . ثالثا : اذا قارنا مدى الارتباط بين عائدات النفط ومختلف النفقات نجد ان العلاقة اقوى ما تكون بين عائدات النفط والنفقات الجارية والتحويلية بحيث بلغ معامل الارتباط حوالي ٩٥ر٠ في كل من العراق والامارات . اما العلاقة بين العائدات والنفقات الانشائية فهي اضعف من ذلك اذ بلغت ٨٠ر٠ في كل من العراق والكويت و ٦٦ر٠ في البحرين . رابعا : من حيث مقارنة التغيير في تخصيص العائدات بين عام ١٩٥٢ (اذ قفزت عائدات النفط) ، وعام ١٩٧٠ نجد انه في كل من العراق والامارات قد خصصت معظم الايرادات عام ١٩٥٢ للنفقات الانشائية والاحتياطي العام (العراق ٨ر٥٨٪ ، البحرين ٩ر٥٩٪ ، والكويت ٤ر٦٥٪) اما عام ١٩٧٠ فان ما خصص للنفقات الانشائية والاحتياطي العام قد انخفض انخفاضا كبيرا (العراق ٢٦٪ ، البحرين ٧ر٧٪ والكويت ٢ر٢٩٪) . ويعكس هذا التغيير مدى الضغط الذي تمارسه النفقات الجارية والتحويلية على عائدات النفط ، فما ان ينخفض معدل زيادة العائدات السنوية الا ونجد العبء يلقي على النفقات الانشائية والاحتياطي العام وبالتالي يتناقص المخصص لهما ، بينما تستمر النفقات الجارية والتحويلية في تزايدها السنوي .

الخـــلاصة :

في الفترة من ١٩٤٤/٤٥ ــ ١٩٧٠/٧١ كانت مساهمة عائدات النفط في اجمالي الايرادات العامة ٨ر٥٣٪ (٢٠٧٩ مليون دينار من ٣٨٦٨ مليون دينار). وكانت نسبة مساهمة العائدات النفطية ١٧٪ عام ١٩٤٤/٤٥ و ٥٪ عام ١٩٥٠/٥١ و ٦٦٪ عام ١٩٦٠/٦١ و ٥٧٪ عام ١٩٧٠/٧١ .

خصص من اجمالي عائدات النفط ، طوال الفترة المدروسة ، ٧٠٪ للنفقات الجارية والتحويلية وكان نصيب قطاع الدفاع والامن منها حوالي النصف ونصيب الخدمات الاجتماعية حوالي الربع . واما نصيب النفقات الانشائية (الاعمار او الخطة) حوالي ٣٠٪ من اجمالي العائدات . ولقد تزايدت نسبة المخصص للنفقات الجارية والتحويلية من عائدات النفط السنوية من ١٥٪ عام ١٩٥١/٥٢ و ٦٨٪ عام ١٩٦٠/٦١ والى ٧٤٪ عام ١٩٧٠/٧١ .

رسم ٧ - تخصيص عائدات النفط المصرفة لأوجه الانفاق الرئيسية (١٩٦٤/٦٥ - ١٩٧٠/٧١)

مليون دينار

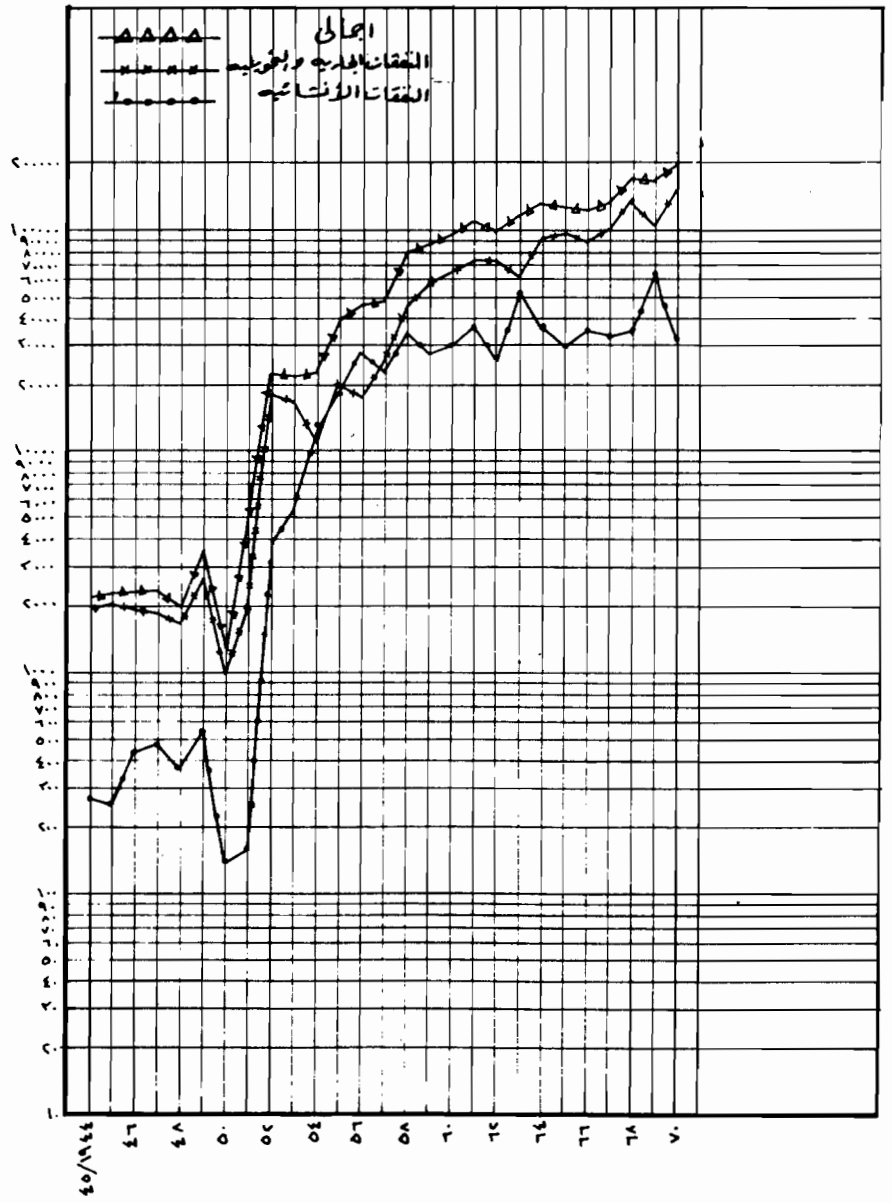

من قياس معامل الارتباط بين عائدات النفط واوجه التخصيص المختلفة اتضح ان علاقة الارتباط بين عائدات النفط والنفقات الجارية والتحويلية بلغت ٩٤ر. بينما العلاقة بين عائدات النفط والنفقات الانشائية كانت ٨٠ر. فقط .

اما العلاقة بين عائدات النفط والمخصص للاحتياطي العـــام (فائض الميزانية) فقد كانت سلبية — ١٥٪ .

من مقارنة نمط واتجاه سياسة تخصيص عائدات النفط في كل من العراق وامارات الخليج العربي اتضح انه وان كان نمط تخصيص العائدات في العراق اكثر عدالة من نمط تخصيصها في الامارات بيد انه اذا اخذنا في الاعتبار الاثار الاقتصادية المحتملة لكل من النمطين فاننا نجد ان التشابه كبير . ففي العراق كان المخصص للنفقات الجارية والتحويلية حوالي ٧٠٪ والكويت حوالي ٧٠٪ والبحرين ٧٧٪ . أما من حيث تزايد المخصص للنفقات الجارية والتحويلية فـــان الاتجاه في كل من العراق والامارات واحد ففي كل منهما زاد نصيب النفقات الجارية والتحويلية على حساب أوجه التخصيص الاخرى .

هذه هي خلاصة دراستنا لنمط تخصيص عائدات النفط طوال السبعة والعشرين عاما الممتدة من عام ٤٥/١٩٤٤ — ٧١/١٩٧٠ . ويتضح من هذه الخلاصة ان معظم ايرادات النفط (٧٠٪) استهلكتها النفقات الجـــارية والتحويلية ولم تستثمر بشكل مباشر . كما ويلاحظ ان الاتجاه العام لتخصيص العائدات عبر الفترة المدروسة ، كان يميل باستمرار لصالح النفقات الجارية والتحويلية على حساب اوجه التخصيص الاخرى . وهذا الاتجاه يؤكـــد حقيقة هامة تتلخص في عدم قدرة الحكومة على الحد من تزايد المخصص من عائدات النفط الى اوجه الانفاق الجاري والتحويلي ، وذلك عندما تقف عائدات النفط عن التزايد او عندما يكون تزايدها طفيفا ، وبذا فان تأثير ذلك يقع معظمه على النفقات الانشائية (نفقات الخطة الاقتصادية) حيث تتناقص حصتها النسبية من عائدات النفط .

ولعله من المهم ان نذكر هنا أن هذا البحث لم يتعرض لدراسة الاسباب الكامنة وراء تزايد نصيب النفقات الجارية والتحويلية من عائدات النفط والتي أثرت سلبيا على المبلغ والنسبة المخصصة من عائدات النفط الى خطة التنمية الاقتصادية . ان دراسة هذه الاسباب لها اهمية كبرى ، ذلك ان نحن اردنـــا تغيير اسلوبنا بحيث يكون الربط بين عائدات تصدير النفط واحتياجات التنميـــة الاقتصادية اكثر وثوقا .

هذا باختصار هو النمط التاريخي لتخصيص عائدات النفط فماذا نحن عاملون الآن . انني اعتقد ان الفرصة الان متاحة لمعالجة مثل هذه المشكلة ، الا وهي مشكلة تصدير الموارد الناضبة (النفط) لتغطية النفقات الجاريـــة

شكل ٨ - التغيرات في تكاليف عائدات النفط الناتجة (٤٥/١٩٤٦ - ٧١/١٩٧٠)
النفقات الإدارية والتمويلية
النفقات الإنتاجية
الكاميناطيح
٤٥/١٩٤٦
٧١/١٩٧٠
٪١٠
٪٩٠
٪٨٠
٪٧٠
٪٦٠
٪٥٠
٪٤٠
٪٣٠
٪٢٠
٪١٠

الملف الاحصائي ا : الايرادات العامة ٤٥/١٩٤٤ ــ ٧١/١٩٧٠

ا	مائدات النفط	الايرادات غير النفطية للميزانية الانشائية	الايرادات غير النفطية للميزانية الاعتيادية	المجمـــوع
٤٥/	٢٢٢٥	.	١٦٦٧٢	١٨٨٩٧
٤٦/	٢٣١٦	.	١٧٩.٥	٢.٢٢١
٤٧/	٢٣٢٧	.	٢٢٧٧.	٢٥.٩٧
٤٨/	٢٣٤٦	.	٢٣٦٦٦	٢٦.١٢
٤٩/	٢.١٢	.	٢٤٧١.	٢٦٧٢٢
٥٠/	٣٢٣٨	.	٢٥٣٩٥	٢٨٦٣٣
٥١/	٥٢٨٦	٨..	٢٧٤.٨	٤٥.٣٤
٥٢/	١٣٢٩٣	١٢..	٣.٥٤١	٣٣٤٩٤
٥٣/	٤٤٤١٩	٤٦.	٢٩٦٦٦	
٥٤/	٤٩٨٦٤	٦٩.	٣٢٤٦٧	٢٥.٩٧
٥٥/	٥٧٢..	١٦٨.	٣٣٩٩٩	٧٤٥٤٥
٥٦/	٨٤٤..	٢٩٤.	٣٩٣٢٥	٨٣.٢١
٥٧/	٦٨٨٤٢	٩٣.	٤٤.٤١	٩٢٨٧٩
٥٨/	٤٨٨٥٥	١٦٢.	٦١٩.١	١٢٦٦٦٥
٥٩/	٨٦٨٧٧	٩٣.	٤٩٤٦٥	١١٣٨١٣
٦٠/	٨٦٥٩٩	٢٧.	٤٦٤٢١	١١٢٣٧٦
٦١/	٩٥.٩٧	٣.	٥٦١٦٥	١٣٧٢٧٢
٦٢/	١١٦٢٤١	٨٥٦.	٦٢٥٨٣	١٣٣٢٩.
٦٣/	٩٨٩٤٢	١٩٥٧.	٦٦٢٢٩	١٥١٢٩٢
٦٤/	١١٤٤٥.	١.٣٥.	٦٩٦..	١٨٧٣٨٤
٦٥/	١٢٩٦٦.	١١٦٤.	٨١٢..	١٨٤٧٤١
٦٦/	١٣٥٤٣.	٧٣١.	١١١٤٢.	١٩٤٤..
٦٧/	١٢٢٤١.	٩٥٩.	٩٧٤٥.	٢٢٢٥..
٦٨/	١٥١٦..	٥٩٧.	١٣٤٥٩.	٢٥٤١٦.
٦٩/	١٧٤٧..	٥٤٥.	١٢٨٧٩.	٣.٨٩٤.
٧٠/	١٦٩...	٦٣٣.	١٦٦١..	٣٤١٤٣.
٧١/	٢١١٧٢.	١٣٨٨.	١٧٨١٣.	٤.٣٧٣.

الملحق الاحصائي ج : تخصيص عائدات النفط ٤٥/١٩٤٤ ــ ٧١/١٩٧٠

عام	الخدمات الاقتصادية	خدمات المواصلات	مخصصات التقاعد	الخدمات الاجتماعية	خدمات الدفاع والامن	اجمالي النفقات الجارية	النفقات الانشائية	عائدات النفط المصرفة	المخصص للاحتياطي	اجمالي عائدات النفط
٤٥/١٩٤٤	٤١٦	٦٧	٤٧	٣٨٠	١٠٣٩	١٩٤٩	٢٧١	٢٢٢٠	٠	٢٢٢٠
٤٦/١٩٤٥	٢٤٣	٧٦	٥١	٤٢٤	١٢٦٢	٢٠٥٦	٢٥٢	٢٣٠٨	٠	٢٣٠٨
٤٧/١٩٤٦	٢٢٥	٧٧	٤٤	٤٠٠	١١٣٣	١٨٨٩	٤٢٨	٢٣١٧	٠	٢٣١٧
٤٨/١٩٤٧	٢٦٨	٨٥	٤٥	٤٩٤	٩٦٤	١٨٥٦	٤٧٩	٢٣٣٥	٠	٢٣٣٥
٤٩/١٩٤٨	٢٣٠	٧٥	٣٥	٣٩١	٩١٤	١٦٤٥	٣٦٥	٢٠١٠	٠	٢٠١٠
٥٠/١٩٤٩	٢١٧	٩٧	٦٨	٦٥٨	١٥٢٥	٢٦٧٥	٥٥٤	٣٢٢٩	٠	٣٢٢٩
٥١/١٩٥٠	١٠٢	٤٠	٤١	٢٧٦	٤٩٩	٩٥٩	١٤٠	١٠٩٩	٤١٧٥	٥٢٧٤
٥٢/١٩٥١	٣٦٢	٧١	٧٠	٥٢٢	٩٠٠	١٩٣٩	١٦٠	٢٠٩٩	١١١١٤	١٣١٩٩
٥٣/١٩٥٢	٣٦٩٢	٧٥٢	٥٢٣	٤١٦٥	٩٠٢٤	١٨١٥٨	٣٨٦٩	٢٢٠٢٥	٢٢٢٦٥	٤٤٢٩٠
٥٤/١٩٥٣	٢١١٥	٧٧٣	٥٦٦	٤٢٥٩	٩١٧٨	١٦٧٣٠	٥٢٩٥	٢٢٠٢٥	٢٦٢٤١	٤٩٤٢٦
٥٥/١٩٥٤	٤٤١٨	٩٦٥	٩٨٣	٧١٩٥	١٢٩١٣	١١١٣٩	١٢٠٤٦	٢٣١٨٥	١٨١٨١	٥٦٧٢١
٥٦/١٩٥٥	٣٣٧٩	١٠٢٧	١١٠٩	٧٩٥٧	١٣٨١٧	٢٠٠٢٠	١٨٥٢٠	٣٨٥٤٠	٣٨٠٨٦	٨٣٨٩٥
٥٧/١٩٥٦	٦٧٢٤	١١٨١	١٩٢٧	١٠٤٨٣	١٩٤٦٩	١٧٦٢٢	٢٨١٨٧	٤٥٨٠٩	٥٣٧	٦٨٥٠٨
٥٨/١٩٥٧	٢٤٤٣	١٠٢٦	١٥٦٤	٧٢٣١	١٢٨٤٩	٢٥١١٣	٢٣٥٩٧	٤٨٧١٠	٠	٤٨٧١٠
٥٩/١٩٥٨	٥٠٧٩	١٦٠٣	٢٤١٢	١٣٦٤٤	٢١٤٨٧	٤٥٢٢٤	٢٤٨٦٤	٨٠٠٨٨	٥٨٦٥	٨٥٩٥٣
٦٠/١٩٥٩	٨٤٠٠	١٩٠٥	٤٣٢٠	١٧٢٨٠	٢٦٢٤٠	٥٨٢٥٥	٢٨٠٥٩	٨٦٢١٤	٠	٨٦٢١٤
٦١/١٩٦٠	٩٩٨٦	١٨٠٧	٤٤٧٠	١٩٥٩٠	٢٩١٩٥	٦٥٠٤٨	٢٩٨٦١	٩٤٩٠٩	٠	٩٤٩٠٩
٦٢/١٩٦١	٩٥٠٥	١٩٨٨	٥١٤٤	٢٣٨٨٧	٣١٨٦١	٧٢٢٨٥	٣٦٨٦٣	١٠٩٢٤٨	٦٩٤٦	١١٦١٩٤
٦٣/١٩٦٢	٩٠٠٤	١٩٧٩	٥٢٤٣	٢٤٦٣٧	٣٢١٥٦	٧٣١١٩	٢٥٦٢٦	٩٨٧٤٥	٠	٩٨٧٤٥
٦٤/١٩٦٣	٨٥٨٤	١٢٥٩	٤٤٦٤	١٨٤٢٧	٢٨١٥٥	٦٠٨٨٩	٥٣٢١٩	١١٤١٠٨	٠	١١٤١٠٨
٦٥/١٩٦٤	٢١٩١٣	٦٤٨	٦٠٩٥	٢٥٢٨٤	٣٩٠٢٨	٩٢٩٦٩	٣٦٣٠٥	١٢٩٢٧٤	٠	١٢٩٢٧٤
٦٦/١٩٦٥	١٢٨٢٤	٧٢٨	٦٦٠٨	٢٨٦١٦	٤٧٥٤٤	٩٦٢٢٠	٢٩٣٢٨	١٢٥٦٥٨	٧٧٠٠	١٣٣٣٥٨
٦٧/١٩٦٦	١٠٥٢٨	٦١٢	٦١٢١	٢٨٠٣٢	٤٠٧٦٣	٨٦٠٥٦	٣٥٦٢٢	١٢١٦٧٨	٠	١٢١٦٧٨
٦٨/١٩٦٧	١٥٤٤٤	٦٢٤	٧٦٤٤	٣٢١٨٨	٤٣٥٧٦	٩٩٤٧٦	٣٢٩٨٤	١٣٢٤٦٠	١٧٧٦٠	١٥٠٢٢٠
٦٩/١٩٦٨	١٩٨٦٠	٢٤٠	٩٨٤٠	٣٨٤٦٠	٦٦٦٠٠	١٢٥٠٠٠	٣٥٢١٠	١٧٠٣١٠	٢٦٤٠	١٧٢٩٥٠
٧٠/١٩٦٩	١٤٣٦٥	١٦٩	٧٣٦٧	٢٦٨٧١	٥٥٦٠١	١٠٤٢٧٣	٦٤٢٨٩	١٦٨٦٦٢	٠	١٦٨٦٦٢
٧١/١٩٧٠	١٩٢٠٨	٣٣٦	١٢٣٢٠	٤١٨٨٨	٨٠٤١٦	١٥٤١٦٨	٣٢٢٦٧	١٨٦٤٢٥	٢٢٢٣٠	٢٠٨٦٦٥
	١٩٠٦٦٤	٢٠٢١٠	٩٠١٢١	٣٨٣٧٣٩	٦٢٨١١٨		٥٦٨٨٧٠	١٨٨١٧٣٢	١٨٣٧٤٠	٢٠٦٥٤٧٢
	٩٫٢٣	٠٫٨	٤٫٣٦	١٨٫٥٨	٣٠٫٤١		٢٧٫٤		٨٫٩٠	

الملحق الاحصائي ب : النفقات العامة ٤٥/١٩٤٤ ــ ٧١/١٩٧٠

عـــام	الخدمات الاقتصادية	خدمات المواصلات	مخصصات التقاعد	الخدمات الاجتماعية	خدمات الدفاع والامن	الخدمات الادارية والنفقات الاخرى	اجمالي النفقات الجارية والتحويلية	النفقات الانشائية	المجموع
٤٥/١٩٤٤	٢٤٥٣	٢٩٤	٢٨٧	٢٢٥١	٦١٢٥	٥٨٨٩	٩٠٢٢	١٦٠٠	١٨٩٩٨
٤٦/١٩٤٥	١٤٩٢	٤٧٢	٣١٨	٢٥٩١	٧٦٨٩	٧٢٢٣	٩٥٠٥	١٥٣٩	٢١٣٢٤
٤٧/١٩٤٦	١٦٧٥	٥٦٣	٣٣٠	٢٨٦٢	٨٠٦٧	٨٩٧٥	١١٥٤٣	٢٠٥٠	٢٥٥٢٢
٤٨/١٩٤٧	٢٠٠٣	٦٤٤	٣٤٢	٣٧٤٢	٧٢١٤	٩٠٤٢	١٢٠٣١	٣٥٧٤	٢٦٥٦١
٤٩/١٩٤٨	٢٤٨٧	٨٠٤	٣٧٩	٤٢٢٢	٩٨٤٢	١٠٣٤٠	١٤٠١٠	٣٩٢٩	٣٢٠٠٣
٥٠/١٩٤٩	١٩٤٩	٥٩٦	٤١٩	٤٠٢٥	٩٣٧٤	١٠٢٦٦	١٣٢٣٠	٣٣٧٧	٣٠٠٠٦
٥١/١٩٥٠	٢٠٤٠	٨٠٤	٨٢٢	٥٥١٨	٩٩٨٥	٦٥٤٨	١٠٢١٤	٣٦٠٢	٢٩٣١٩
٥٢/١٩٥١	٤٥٢٦	٨٨٢	٨٨٠	٦٥٢٨	١١٢٤٧	٦٦٥٧	١٢٩٤٥	٣٢٠٠	٣٣٩٢٠
٥٣/١٩٥٢	٧١٠٠	١٤٤٧	١٠٠٥	٨٠١٠	١٧٣٥٣	٩٤٦٥	١٩٠١٧	٧٩٠٠	٥٢٢٨٠
٥٤/١٩٥٣	٦٧٧٢	١٦٨١	١٢٣٠	٩٢٥٨	١٩٩٥٢	٥٦٨٧	١٥٣٧٠	١٢٢٠٠	٥٦٧٨٠
٥٥/١٩٥٤	٧٠٤٤	١٥٣٢	١٥٦٠	١١٤٢١	٢٠٤٩٧	١١٨٤٤	٢٠٩٨٠	٢٠٨٠٠	٧٤٦٩٨
٥٦/١٩٥٥	٥٥٤٠	١٦٨٤	١٨١٨	١٣٠٤٤	٢٢٦٥١	١٠٥٤٢	١٩٥٨٤	٢٣٣٠٠	٨٨٥٧٩
٥٧/١٩٥٦	١٠٠٣٦	١٧٦٢	٢٨٧٦	١٥٦٤٧	٢٩٠٥٨	١٠٨٩٧	٢٥٥٧١	٤٣٠٠٠	١١٢٢٧٦
٥٨/١٩٥٧	٥٧٧٧	٢٥١٥	٣٧٦١	١٧١٢٨	٣٠٤٧٤	١٤١٦٦	٢٦٢١٩	٥٧٤٠٠	١٣١٢٢١
٥٩/١٩٥٨	٧٤٦٩	٢٣٥٧	٥٠١٧	٢٠٠٦٤	٣١٥٩٩	١٢٧٠١	٢٧٥٤٤	٥٢٢٠٠	١٣١٤٠٧
٦٠/١٩٥٩	١٢١٢١	٢٨١٧	٦٣٢٣	٢٤٩٥٠	٣٧٦٥١	١٦٣٠٥	٣٧٥٦٦	٤٠٦٠٠	١٤٠٧٦٧
٦١/١٩٦٠	١٥٢٣٩	٢٧٦٥	٦٨٩٦	٢٩٨٩٥	٤٤٥٣٩	١٦٩١٣	٤١٨١٣	٤٥٦٠٤	١٦١٨٥١
٦٢/١٩٦١	١٣٥٧٩	٢٨٤٠	٧٣٤٩	٣٤١٢٤	٤٥٥١٦	١٥٨٠٩	٣٩٥٧٧	٦١٢٢١	١٨٠٤٢٨
٦٣/١٩٦٢	١٣٩٨٦	٣١١٦	٨٣٠٧	٣٨١٦٢	٤٩٨٦٢	١٤٩٧٠	٤٠٣٧٩	٥٩٢٩٥	١٨٧٦٩٨
٦٤/١٩٦٣	١٨٨٠٠	٢٩٠٠	٩٨٠٠	٤٠٠٠٠	٦١٣٠٠	١٥٤٠٠	٤٦٩٠٠	١٢٥٨٠٠	٢٧٤٠٠٠
٦٥/١٩٦٤	٣٨٢٠٠	١٢٠٠	١٠٧٠٠	٤٤٠٠٠	٦٧٨٠٠	١٥٦٠٠	٦٥٧٠٠	٧٤٨٠٠	٢٥٢٢٠٠
٦٦/١٩٦٥	٢٢٩٠٠	١٢٠٠	١١٨٠٠	٥١١٠٠	٨٤٩٠٠	١٤٧٦٠	٥٠٧٦٠	٥٩٧٠٠	٢٤٦٤٦٠
٦٧/١٩٦٦	٢٢٥٠٠	١٢٠٠	١٢٦٠٠	٥٧٦٠٠	٨٣٦٠٠	١٤٩٠٠	٥١٢٠٠	٨٢٧٠٠	٢٧٥٢٠٠
٦٨/١٩٦٧	٢٩٧٠٠	١٢٠٠	١٤٧٠٠	٦١٩٠٠	٨٣٨٠٠	١٢٧٠٠	٥٩٣٠٠	٦٩٤٠٠	٢٧٤٤٠٠
٦٩/١٩٦٨	٣٣١٠٠	٤٠٠	١٦٤٠٠	٦٤١٠٠	١١١٠٠٠	١٧٠٠٠	٦٦٩٠٠	٦٤٢٠٠	٣٠٦٢٠٠

والتحويلية (الاستهلاك) . فالان وفي ظل التزايد الهائل لعائدات النفط منذ مطلع السبعينات (١٨) أصبحت الفرصة مواتية لتطبيق سياسة مختلفة عما دهما التالي :

أولا : النظر الى الثروة النفطية على أنها مصدر للمادة الخام ومصدر للطاقة والقطع الاجنبي الذي تحتمه احتياجات الاقتصاد الوطني لرفع كفاءاته الانتاجية .

ثانيا : تجميد المبلغ المخصص من عائدات النفط لتغطية عجز الايرادات الجارية للدولة عن سد احتياجات النفقات الجارية والتحويلية وذلك كمرحلة أولى حتى تتمكن الدولة ضمن فترة انتقالية معقولة من موازنة الميزانية الاعتيادية دون اللجوء الى استخدام عائدات النفط .

ثالثا : تحديد صادرات النفط الخام (بعد الفترة الانتقالية) بمدى احتياجات خطة التنمية الاقتصادية للقطع الاجنبي .

ان تغيير نظرتنا الى عائدات النفط ، باعتبارها عائد المجتمع من تصدير موارده الناضبة ، من كونها ايراد اعتيادي الى كونها ايراد رأسمالي يستخدم لسد احتياجات التنمية الاقتصادية لا احتياجات النفقات الجارية والتحويلية لامر ضروري ان كنا نريد فعلا ان نترك للاجيال القادمة شيئا مقابل استنضاب الثروة النفطية التي تكونت على مدى ملايين السنين . ان تغيير نظرتنا وسياستنا في هذا الصدد لامر لازم ان كنا لا نريد لانفسنا ان نفاجأ في مطلع الثمانينات بحقيقة كون مخصصاتنا للنفقات الجارية والتحويلية ، تعود مرة اخرى ، لتساوي ضعفي مخصصاتنا لخطة التنمية بعد أن كان المقدر لها عام ١٩٧٤/٧٥ عكس ذلك (١٩) .

الهوامش :

1) Al-Nasrawi, Abbas. **Financing Economic Development in Iraq.** p. 23 & Longrigg, S. H. **Oil in the Middle East.** p. 66-84.

2) OPEC. **Annual Statistical Bulletin.** 1972. p. 25.

3) OPEC. **O.p. cit.** p. 49.

4) OPEC. **O.p. cit.** p. 54.

٥ ــ من انشاءات حديثة للمواصلات والنقل ، للري والصرف ، استصلاح مزيد من الاراضي الزراعية وتوفير مصادر للطاقة رخيصة الكلفة .

٦ ــ في مجال الزراعة والصناعة والخدمات .

7) Al-Kuwair, A. K. Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates. p. 107-110.

٨ ــ حيث ما وردت عبارة الميزانية الانشائية في هذا البحث فانها تعني النفقات والايرادات الفعلية . سواء ظهرت تحت اسم ميزانية المشاريع الانشائية ، مجلس الاعمار او الخطة الاقتصادية .

٩ ــ عـــام ٧١/٧٠ .

١٠ــ صافي موارد التمويل المتاحة = عائدات النفط الفعلية المنصرفة + صـــافي موارد التمويـــل العامة الاخـــرى .

١١ــ المقصود هنا بصافي مصادر التمويل العامة الاخرى المجموع التالي : (١) ايرادات الميزانيـــة الاعتيادية (غير النفطية) ناقص اجمالي النفقات المذكورة في هذه الدراسة تحت « الادارة والنفقات الاخرى » . (٢) فائض الايرادات (غير النفطية) للخطة الاقتصادية (ان وجدت) على اجمالي نفقاتها . (٣) ما يخصص من الاحتياطي العام لسد عجز الميزانيـــات العامة . (٤) ما يخصص للميزانية العادية لسد عجزها عن طريق الخزانة العامة (التمويل بالعجز)

١٢ــ تتضمن اجمالي نفقات الاعمار من عام ٤٥/١٩٤٤ــ٥١/١٩٥٠ وكذلك المخصص للنفقات الانشائية لقطاع الدفاع والامن عام ٦١/١٩٦٠ ، ٦٣/١٩٦٢ ، ٧١/١٩٧٠ .

١٣ــ عـــام ١٩٦٠ .

١٤ــ هناك سببان رئيسيان لهذه الزيادة الهائلة :

(١) زيادة نصيب الدولة عن كل برميل نفط مصدر من اقل من ٢٠ سنتا امريكيا الى حوالي ٨٠ سنتا امريكيا كنتيجة لاتفاقية المشاركة .

(١) الزيادة المضطردة والمعتبره لانتاج النفط . لقد زاد الانتاج من ١٣٩ الف برميل يوميا عـــام ١٩٥٠ الى ١٨٠ الف برميل ، ٣٨٩ الف برميل ، ٥٨١ الف برميل ٦٣٦ الف برميل و ٦٩٧ الف برميل في عام ١٩٥١ ــ ١٩٥٥ على التوالي .

لقد كان احد الاسباب الرئيسية لهذه الزيادة توقف انتاج النفط الايراني نتيجة لتاميم في عهد مصدق لهذين السببين زادت العائـــدات من ٦ مليون جنيـــــه استرليني عـــــام ١٩٥٠ الى ١٥ مليون عام ١٩٥١ ، ٣٣ مليون عام ١٩٥٢ ، ٥١ مليون عام ١٩٥٣ ٥٨ مليون عام ١٩٥٤ والى ٧٣ مليون عام ١٩٥٥ .

١٥ــ هذا الانخفاض يعبر عن تزايد اهمية القروض الاجنبية لتمويل هذا النوع من الانفاق .

١٦ــ تتضمن هذه النسبة مخصصات الحكام ضمن النفقات الاعتيادية . في البحرين تنقسم هـــذه النسبة الى ٣٢ر٣٪ مخصصات الحاكم و ٤٤ر٥٪ لنفقات الحكومة الاعتيادية . وفي الكويت ٢ر١٪ مخصصات الحاكم و ٤٦ر٨٪ لنفقات الحكومة الاعتيادية .

١٧ــ اعتبرت نفقات شراء الاراضي نفقات تحويلية وكذلك اعتبرت مخصصات الحكام .

١٨ــ يقدر دخل العراق لعامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بحوالي ٢٦٠٠ مليون دينار سنويا اي أن دخـــل العراق من النفط لعام واحد يفوق اجمالي دخلها للسبعة والعشرين عاما المدروسة (٢.٧٩ مليون دينار) .

١٩ــ في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ كان تقدير اجمالي نفقات الميزانية الاعتيادية ٦٥٧ مليون دينار واجمالـــي نفقات الخطة الاقتصادية ١١٦٩ مليون دينار . (٧)

Ministry of Planning, IRAQ, Statistical Pocket Book 1974, Baghdad 1974.

مصادر البحث

١ ــ البنك المركزي . **التقرير السنوي** . بغداد ، ١٩٦٢ ــ ١٩٧٢ .

2 – Al-Kuwari, A.K. **"Oil Revenue Of the Arabian Gulf Emirates : Pattern Of Allocation And Impact On Economic Development".** Unpublished Ph. D, Thesis. Durham : 1974.

3 – Alnasrawi. Abbas. **Financing Economic Development In Iraq ".** New York : 1967.

٤ ــ حنا رزوقي الصائغ . **المحاسبة الحكومية** (الطبعة الثانية) . بغداد ، ١٩٧١ .

5 – Ministry Of Planning. **Statistical Pocket Book.** Baghdad. 1974.

٦ ــ أحمد عبد الباقي . **النفقات العامة في الميزانية العراقية** . بغداد ، ١٩٦٤ .

٧ ــ وزارة المالية . **مديرية المحاسبات العامة ، التقرير السنوي عن حسابات الجمهورية العراقية** . بغداد ، ١٩٥٤/٥٥ ــ ١٩٥٩/٦٠ .

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

توزع في اكثر من ٣٠ بلـــدا عربيـــا واجنبيـــا

مرجع لا غنى عنه للدارسين والباحثين والمهتمين بمنطقة الخليـــج والجزيرة العربية لما تشتمل عليه من : ــ

دراسات موضوعية تتناول شئون المنطقة المختلفة .

وثائق وتقارير ويوميات شاملة ومراجعات هامة .

بيبليوجرافيا ترصد اوســـع دائرة من الكتب والمقالات والـــدوريات المتعلقة بالمنطقـــة .

يصـــدر العـــدد القـــادم في مطلـــع تموز (يوليو) ١٩٧٦